

## دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على تمكين المرأة الريفية في محافظة درعا، سورية

فايز جاد الله المقداد\*<sup>(1)</sup> ووائل زكي حبيب<sup>(2)</sup> وهاني سليمان الحسون<sup>(1)</sup>

(1). إدارة بحوث الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، دمشق، سورية.

(2). مركز بحوث اللاذقية، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، دمشق، سورية.

\*المراسلة: د. فايز جاد الله المقداد، البريد الإلكتروني: [deepmokedad@yahoo.com](mailto:deepmokedad@yahoo.com).

تاريخ القبول: 2019/06/23

تاريخ الاستلام: 2019/05/20

### الملخص

تمتلك المرأة الريفية في سورية وخاصةً العاملة في الزراعة فرصاً قليلة في الحصول على الموارد الإنتاجية، والنفاذ إلى الأسواق والحصول على الخدمات والتمويل على الرغم من مساهمتها الكبيرة في الأعمال الزراعية، هدف البحث إلى التعرف على أنماط تمكين النساء الريفيات في محافظة درعا وأهم العوامل المؤثرة على تمكينها. ولتحقيق ذلك اعتمد البحث على البيانات من المصادر الثانوية إضافة إلى البيانات الأولية من استبيان صُمم لخدمة أهداف البحث، وتم تنفيذ البحث خلال عام 2017 في محافظة درعا (منطقتي إزرع والصنمين). وقد أشارت النتائج إلى أن 76% من النساء الريفيات يقعن ضمن فئة التمكين المنخفض، إذ يعاني 66% منهن من ضعف القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل الزراعي، و76% من ضعف امتلاك الموارد الإنتاجية، و67% من ضعف القدرة على الانضمام إلى المنظمات والتواصل للحصول على المعلومة الإرشادية. هذا ويقع 16% منهن في مستوى التمكين المتوسط و6% في مستوى التمكين المرتفع. كما أشار التحليل الرباعي (SOWT) إلى امتلاك المرأة لدرجة عالية من الخبرة في العمل الزراعي، لكنها غير مؤهلة لإدارة مشروعها الخاص بالكامل، وعلى الرغم من الاهتمام الحكومي الكبير بتمكين المرأة الريفية، إلا أنها لا تزال تعاني من صعوبة الوصول إلى المدخلات الإنتاجية.

**الكلمات المفتاحية:** تمكين المرأة الريفية، إحصاء اجتماعي، تحليل رباعي، درعا، سورية.

### المقدمة:

خلال قمة الأمم المتحدة للألفية عام 2000، قام رؤساء وحكومات 185 دولة على العمل من أجل مستقبل أفضل للجميع، حيث وقعوا إعلان الألفية الذي تعهد بتحرير الرجال والنساء من القيود والظروف اللاإنسانية، وتم إطلاق مجموعة الأهداف الدولية القابلة للقياس متضمنة المرأة والتنمية الاجتماعية كشرط لمعالجة الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة (جامعة الدول العربية، 2010).

إن اقتصاديات الكثير بل أغلب الدول النامية (ومنها سورية) يعتمد على القطاع الزراعي الذي يتصف بضعف أدائه وتخلف مستويات تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، مما يسهم في الكثير من الهدر في الموارد، ومن تلك الموارد المورد البشري وبالتحديد النساء، كما أن أداء القطاع الزراعي حالياً أقل مما يجب أن يكون عليه لعدة أسباب من أهمها افتقار المرأة الريفية إلى الموارد والفرص ومواجهتها للعديد من

المعوقات فيما يتعلق بالحصول على الموارد الإنتاجية والنفاذ إلى الأسواق والحصول على الخدمات. ومن ثم فإن تمكين النساء الريفيات يعتبر وسيلة لتحسين أداء القطاع الزراعي (الفاو، 2011). وتؤدي المرأة دوراً أساسياً في الإنتاج الزراعي والاقتصادي، وخاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، والتي تمثل الزراعة فيها جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشكل النساء جزءاً كبيراً من قوة العمل الزراعية على الرغم من عدم حصولها على التمكين المناسب، وبالتالي لا بدّ من جعل النساء عوامل أساسية في التنمية الزراعية والريفية والاقتصادية حيث أن نقص الاستثمار في النساء يعوق جهود الحد من الفقر ويُضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البنك الدولي، 2013).

عندما يتم تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً، فإنهن يصبحن قوة فاعلة للتغيير. وفي المناطق الريفية من البلدان النامية، تلعب النساء دوراً رئيسياً في إدارة الأسرة وتأدية إسهامات كبيرة في الإنتاج الزراعي. إلا أن انعدام المساواة ما زال موجوداً بين النساء والرجال، مما يجعل من الصعب على النساء تحقيق كامل طاقتهن الكامنة (إيفاد، 2011). كما أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يحتاج إلى مزيد من الإجراءات في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة، 2013).

وتوضح الإحصاءات أن نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة تختلف من دولة لأخرى، إلا أنها بلغت في سورية عام 2011 20.5%، وفي مصر 39.3% بينما في الجزائر 32.9% وفي المغرب 49.1%، وفي السودان 65.1% (الفاو، 2011).

وتعتبر الزراعة أهم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي السوري حيث يعمل في الزراعة حوالي 14% من إجمالي المشتغلين عام 2011 (منهم 22.5% من النساء) في سورية البالغ 5.5 مليون نسمة (المكتب المركزي للإحصاء، 2010)، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 7.2% فقط عام 2016 (World Bank, 2017) وقد ساهم قطاع الزراعة بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للأعوام 2010-2016 (ESCWA, 2016) ويعد قطاع الزراعة الأهم في سورية بالنسبة لعمل النساء سواءً كان هذا العمل في الزراعة بشكل مباشر أو في القطاعات المرتبطة به كالصناعات الغذائية التقليدية وغيرها، وعلى الرغم من هذا تنخفض نسبة العاملات في الزراعة بأجر في الريف السوري وهو ما يشير إلى عمل المرأة في الزراعة ولكن دون مقابل أو أجر، ويرتبط ذلك بارتفاع نسبة عمل المرأة داخل الأسرة حتى في الأعمال الزراعية، كما أن نسبة النساء المالكات للحيازات الزراعية قليلة جداً مما يصعب من إمكانية حصولهن على أي دعم تمويلي، حيث تبلغ هذه النسبة 6% من إجمالي الحائزين (FAO, 2010)، (FAO, 2011)، (هيئة تخطيط الدولة، 2010).

إن العدالة الاجتماعية وفق منظمة العمل الدولية هي العدالة التي تستند إلى حقوق متساوية لكل الأشخاص وإمكانية استفادتهم من التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون تمييز (منظمة العمل الدولية، 2012). كما غدت قضية العدالة الاجتماعية في صلب مفهوم التنمية من خلال بناء القدرات وتوسيع الخيارات أمام كل الفئات، إلا أن السياسات السائدة في ظل العولمة ظلت تحمل مقومات استمرار التفاوت (سن، 2004).

يظهر دور المرأة الريفية ويزداد كثافة كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة الريفية، وكلما انخفض دخلها واعتمدت على العمل العائلي غير المأجور، مما يجعلها تتحمل الكثير من الأدوار والمسؤوليات ضمن الأسرة، ولكن من موقع من لا سلطة له حيث تكون غير قادرة على التحكم في أي من الموارد المتاحة (منظمة العمل الدولية، 2012). وواقع المرأة الريفية يوضح بشكل ذلك، حيث تتحمل العبء الأكبر من الأنشطة وعلى الرغم من هذا تتعرض النساء الريفيات لصعوبات تفوق ما يتعرض له الرجال في مجال الحصول على الأراضي

الزراعية والقروض والخدمات الفنية والوصول إلى الأسواق التجارية للمدخلات الإنتاجية، مما يحدّ من إنتاج الغذاء ومن دخل الأسر الريفية، وهذا ما يدعو إلى إيجاد سبل وسياسات داعمة لتوفير المساعدة للمرأة الريفية سواء كانت سياسات وإجراءات مباشرة أو غير مباشرة (John, 1999).

وقد أدى تطبيق برامج التحرير الاقتصادي في الدول النامية دون نظرة تنموية متكاملة إلى آثار سلبية في مجال التفاوت وهدر الإمكانيات البشرية والاقتصادية، وبدأت بعض الثغرات تظهر في السياسات الاجتماعية من خلال فعالية توزيع وإعادة توزيع الموارد المادية واللامادية (Lister, 2007).

تؤدي المرأة ثلاثة أدوار رئيسية في الريف، تتمثل في الدور الإنجابي والدور الاجتماعي والدور الإنتاجي الذي يتجلى في نشاطها الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتواجه المرأة أثناء أدائها لهذه الأدوار مجموعة كبيرة من التحديات التي يمكن من خلالها تحديد الاحتياجات اللازمة للنهوض بواقع المرأة الريفية السورية من خلال استراتيجية تتبناها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. وتتمثل أهم تلك التحديات في سيادة بعض القيم التقليدية في المجتمع الريفي، التي تزيد فقر وعدم تمكين المرأة، ومنع ملكية المرأة للأراضي الزراعية، وصعوبة الحصول على مصادر تمويل وقروض مصرفية، وعملهن دون أجر وغيرها (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2003).

هذا وقد وجد أن 39% من النساء الريفيات في بنغلادش تم تمكينهم زراعياً، مقابل 61% لم يتم تمكينهن، وتم تفسير هذه النتيجة بوجود أكثر من 30% من النساء الريفيات يقعن ضمن المستوى المنخفض من التمكين من حيث القيادة والمشاركة في اتخاذ قرارات داخل الأسرة ونفس النسبة من النساء لا يستطعن امتلاك الموارد، كما أن 45% من النساء غير قادرات على التصرف في حسابات ائتمانيه أو الحصول على تمويل لمشروعاتهن الزراعية، ونصف النساء ليس لديهن أي عضوية في منظمات حكومية أو غير حكومية تعنى بالشأن الزراعي (Alkire et al., 2013).

هدفت دراسة (Upadhyay, 2005) إلى مناقشة تمكين المرأة في الهند على أن تعتمد بشكل كبير على عدة متغيرات رئيسية منها الموقع الجغرافي (مدني، خط ريفي)، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية والعمر. وعلى الرغم من وجود سياسات وطنية وإقليمية وقطاعية لتمكين المرأة في الهند، فلا تزال هناك فجوة بين أهداف السياسات والمستوى الفعلي لتمكين المرأة. وقد شخصت الدراسة عدة أسباب لهذه الفجوة منها ما يتعلق بالأطر القانونية والتنظيمية، ومنها ما يتعلق بالعوائد الاقتصادية التي تعود للمرأة، ومنها ما يخص انتهاك حقوق المرأة.

وبشكل عام تعمل معظم العاملات الريفيات في الساحل السوري إما كعمل أسري غير مدفوع الأجر أو لحسابهن الخاص (حيث تبلغ نسبة العاملات بلا أجر إلى إجمالي العاملات الزراعيات 66%)، كما أن وظائفهن عادةً غير مستقرة وامتدنية الأجر، فعندما تحصل المرأة الريفية على أجر، فإنه يكون أقل في المتوسط بنسبة (25%) عن الأجر الذي يحصل عليه الرجل العامل في نفس المجال في سورية يقل أجر النساء في المناطق الريفية عن أجور الرجال بنسبة (41%) (إسبر، 2014).

إن ارتفاع معدل هجرة الذكور المؤقتة والدائمة أدى إلى قيام النساء في الريف بالأعمال الزراعية وعملهن لساعات طويلة خلال العام كعمالة أسرية غير مأجورة. وبالتالي شكلت العمالة الزراعية من النساء 81% من مجموع العمالة النسائية حيث ازدادت نسبة الإناث العاملات في الزراعة من 28.4% في عام 1994 إلى 58.1% في عام 2002. كما تؤدي النساء في الريف السوري حوالي 70% من العمليات الزراعية (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2003).

يعني التمكين زيادة قوة المرأة ولا تعني القوة هنا السيطرة على الآخرين، بل تعني القوة البناءة القائمة على الابتكار والمشاركة الفاعلة والإيجابية في الدور الثلاثي للمرأة الإنجابي والمجتمعي والإنتاجي (Rowlands, 1998)، ويهدف التمكين إلى جعل التنمية قائمة على أساس المشاركة بين الرجال والنساء على حدّ السواء في سائر الأعمال، وليست قائمة على إعانة النساء الفقيرات وإنما جعلهنّ قادرات على اتخاذ القرارات من خلال امتلاكهنّ للموارد والوصول لعناصر القوة الاقتصادية (Alsop, 2006). وهناك مفهوم آخر يتعلق بالتمكين الاقتصادي الذي يهدف إلى الحدّ من ظاهرة تأنيث الفقر، أما التمكين الاجتماعي فيسعى إلى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على المستوى الأسري والمجتمع المحلي، وزيادة فرص مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني (المعايطة، 2010).

وفي ظلّ تحديات التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، وفي ظلّ الظروف التي عانت منها سورية في ظلّ الأزمة، ظهرت الحاجة إلى ضرورة تمكين المرأة الريفية والذي يقصد به أن تكون تلك المرأة قادرة على المشاركة على نحو كامل في التنمية الزراعية والريفية من خلال القدرة على الوصول إلى الموارد والخدمات، واتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج، والتحكم في الدخل الناتج عما تقوم بإنتاجه أو المساهمة في إنتاجه، وإمكانية توفر وقت للرفاهية إلى جانب وقت العمل، ومشاركتها في المنظمات الاجتماعية والنقابية كأمراة عاملة في الزراعة وليست عاملة بدون أجر.

#### أهمية الدراسة:

يعتمد الاقتصاد الوطني السوري على القطاع الزراعي بشكل أساسي، فهو المستوعب الأول لقوة العمل النسائية في الريف، وعلى الرغم من مساهمتها الكبيرة في الأعمال الزراعية، تمتلك المرأة الريفية في سورية وخاصةً العاملة في الزراعة فرصاً قليلة في الحصول على الموارد الإنتاجية، والنفاذ إلى الأسواق والحصول على الخدمات والتمويل، وذلك مقارنةً بما يحصل عليه الرجال. هذه الفجوة في الفرص بين الجنسين في القطاع الزراعي تقلل من إنتاجية المرأة باعتبارها مكون أساسي من مكونات قوة العمل اللازمة للإنتاج الزراعي وتحريك عجلة الاقتصاد الريفي. كما يقلل ذلك من مساهمة المرأة في التصدي للتحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية، وفي مساهمتها في تخفيف أثر الأزمات على الريف وعلى الإنتاج الزراعي، وعلى الأسرة التي كثيراً ما وجدت المرأة نفسها المعيل الوحيد لها في ظلّ ظروف الأزمة السورية.

#### أهداف الدراسة:

إن عملية تمكين النساء الريفيات يهدف إلى أن تكون المرأة الريفية السورية قادرة على المشاركة على نحو كامل في عملية وبرامج التنمية الزراعية والريفية الشاملة، ولهذا يجب أن تكون قضية تمكين المرأة الريفية من أهم أولويات تلك البرامج، وهو ما يدعو من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أنماط التمكين للنساء الريفيات لإعطاء مؤشر عن الأوضاع الحالية لتمكين المرأة الريفية في القطاع الزراعي في المنطقة الجنوبية (محافظة درعا) وبعض المتغيرات المؤثرة على تمكين النساء الريفيات.

وقد تبلورت أسئلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية والتي تمثل الأهداف الفرعية ومكونات الدراسة:

- ما هي أنماط التمكين السائدة بين النساء الريفيات في محافظة درعا.
- ما هي العلاقة بين المتغيرات المؤثرة المدروسة ومستوى تمكين المرأة.
- ما هي جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات التي تحيط بتمكين المرأة الريفية في محافظة درعا.

**منهجية الدراسة:**

اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من المصادر الحكومية كوزارة الزراعة والمكتب المركزي للإحصاء، والبيانات التي تضمنتها بعض التقارير المحلية والدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة، إضافةً إلى رسائل الدراسات العليا التي أمكن الاطلاع عليها في هذا المجال.

**تحديد حجم العينة من مجتمع إحصائي غير معلوم:**

في كثير من الأحيان لا يجد الباحث بيانات وافية عن عدد أفراد المجتمع الإحصائي الذي سيسحب من بينهم عينة البحث وذلك لكبير حجم هذا المجتمع أو لعدم توافر إحصاءات رسمية عن أفرادها (كما هي حالة هذه الدراسة)، وفي هذه الحالة يمكن تحديد حجم العينة المطلوب سحبها من مجتمع إحصائي كبير أو غير معلوم باستخدام المعادلة التالية (سمير، 2011):

$$\text{حجم العينة (ن)} = \frac{Z^2 \times \text{ف} \times (\text{ف} - 1)}{\text{خ}^2}$$

حيث:

Z: القيمة المعيارية عند مستوى ثقة معين.

خ: الخطأ المعياري المسموح به

ف: هي درجة الاختلاف بين مفردات المجتمع الإحصائي وقد اصطلح العلماء على وضعها بقيمة ثابتة ف = 0.5.

وبتطبيق العلاقة عند درجة ثقة 95% تكون قيمة Z المقابلة 1.96 وباعتبار قيمة خ = 0.10، ومنه فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي جُمعت من خلال استبيان تم تصميمه لخدمة البحث حول المعلومات اللازمة لقياس مستوى تمكين المرأة، وتم جمع هذا الاستبيان من عينة مقدارها 98 أسرة معيشية (تتضمن 136 من المبحوثات الإناث ضمن هذه الأسر) في ريف محافظة درعا (منطقتي إزرع والصنمين) خلال عام 2017، ولم يكن بالإمكان توسيع نطاق العينة أكثر من ذلك بسبب الصعوبات في توفير الدعم اللوجستي لذلك.

كما استندت الدراسة إلى مجموعة من المعايير والمراجع في مجال تمكين النساء الريفيات في القطاع الزراعي والقطاعات الريفية، إضافةً إلى الدراسات المرجعية التي تحتوي على منهجيات مناسبة، للتوصل إلى بناء مقياس مناسب لمستوى تمكين المرأة الريفية السورية في القطاع الزراعي. وتم تطبيق أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل البيانات وتوصيف وتفسير النتائج.

**مقياس مستوى تمكين المرأة الريفية:**

1- المتغير التابع (نتيجة المقياس): هو تمكين المرأة الريفية العاملة في الزراعة: ويقصد به أن تكون المرأة الريفية العاملة في الزراعة قادرة على المشاركة بشكل كامل في عملية التنمية الزراعية والريفية في ريف المحافظة، عن طريق إعطائها القدرة على القيام بعمليات الإنتاج واتخاذ القرارات المتعلقة به، والقدرة على الحصول على ملكية أو حيازة الأراضي الزراعية، والقدرة على التحكم والتصرف في الدخل بشكل مستقل، ومدى إمكانية وجود وقت للرفاهية بجانب وقت الأعمال المتنوعة التي تقوم بها، ومدى إعطائها مساحة من الحرية في

التعبير عن آرائها وأفكارها، والمشاركة في المنظمات الحكومية وغيرا لحكومية التي تعنى بالشأن الزراعي والتنمية في الريف. وتم قياس مستوى تمكين المرأة الريفية من خلال مقياس مكون من خمسة مؤشرات رئيسية بعد إجراء اختبارات الصدق والثبات. وتم بناء المقياس على النحو التالي:

- الإنتاج: أي مدى قدرة المرأة على القيام بالأعمال اللازمة لمراحل الإنتاج الزراعي واتخاذ القرارات المتعلقة بذلك، وتم التعبير عن ذلك من خلال: مدى مساهمتها في مراحل الإنتاج واتخاذ القرارات.

- الموارد: ويقصد بها امتلاك المرأة الريفية لبعض الممتلكات ذات القيمة المادية ومدى قدرتها على التصرف بها.

- الدخل: أي مدى قدرة المرأة الريفية على اتخاذ القرارات حول التصرف المنفرد في الدخل الناتج عن تسويق الإنتاج.

- القيادة: وتم قياس مستوى القدرة على الانضمام إلى أحد منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الرسمية المتواجدة في المنطقة التي تأخذ الطابع الرسمي لأداء خدمة أو مجموعة خدمات لأفراد المجتمع المحلي الريفي، ومدى قدرتها على التعبير عن أفكارها فيما يتعلق ببعض القرارات ضمن هذه المنظمات، وتم قياس ذلك من خلال المؤشرين: الانضمام إلى المنظمات والقدرة على التعبير عن الأفكار.

- الوقت: يشير إلى الوقت المخصص للمهام الإنتاجية والمنزلية ومدى رضا المبحوثات عن الوقت المتبقي للقيام بالأنشطة الترفيهية، وتم قياس ذلك من خلال المؤشرين: ضغط العمل ووقت الرفاهية.

وتتم معالجة كل متغير على حدة باستخدام المعايير القياسية Z Score، للقيم الأصلية بقيمتها المعيارية المناظرة، واستخدام المجموع الكلي لهذه المؤشرات لتعبّر عن الدرجة الكلية لتمكين المرأة الريفية ومن ثم تقسيم المجال إلى (منخفض، متوسط، مرتفع).

- المتغيرات المستقلة: ويضم عمر المبحوثة (1=الفئة الأولى 30-39، 2=الفئة الثانية 40-49، 3=الفئة الثالثة 50 فأكثر)، وعدد سنوات التعليم التي اتبعتها (1=أقل من 5 سنوات، 2=5-7 سنوات، 3=8 سنوات فأكثر)، مصادر معلوماتها الزراعية (3=الإرشاد، 2=العائلة، 1=الجيران والأصدقاء)، إجمالي حيازتها الزراعية (3=أكبر من 1 هكتار، 2=أقل من 1 هكتار، 1=لا يوجد)، درجة الاتصال بالإرشاد الزراعي للحصول على المعلومة (3=دائماً-2=أحياناً-1=لا أتصل أبداً)، ومدة الخبرة في العمل الزراعي (1=أقل من 5 سنوات، 2=5-7 سنوات، 3=8 سنوات فأكثر).

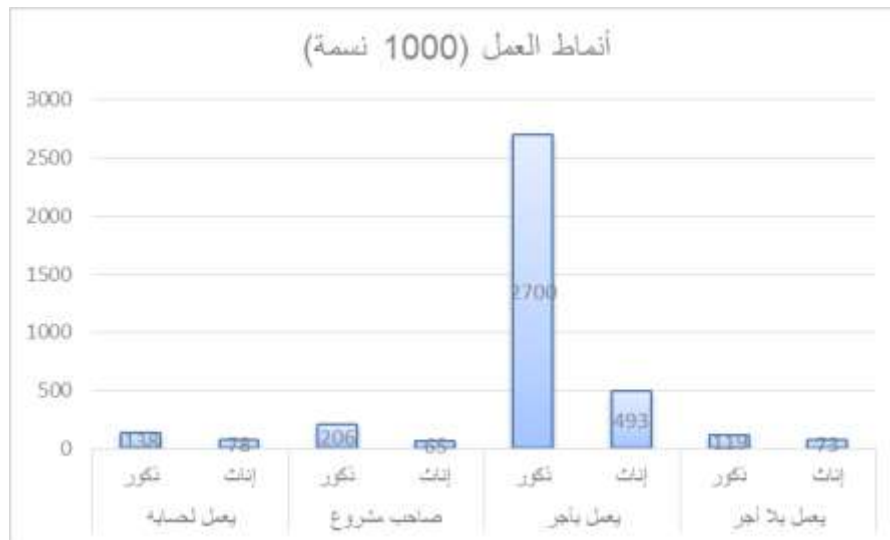
#### قوة العمل ومساهمة النساء في سورية عام 2010:

يتضح من الأشكال التالية أن قوة العمل في سورية كانت تبلغ نحو 5531 ألف نسمة عام 2010، تتوزع بين 4696 ألف من الذكور و834 ألف فقط من النساء وهو ما يشكل نحو 15% فقط من حجم القوة العاملة الكلية. من قوة العمل هذه كان يتواجد في الريف السوري نحو 2462 ألف نسمة يتوزعون بين 2041 من الذكور، ولم تساهم النساء في حجم هذه القوة العاملة إلا بنحو 385 ألف نسمة تمثل نفس النسبة السابقة (15%). أما العاملون في الزراعة فقد توزعوا بين 580 ألف من الذكور، و144 ألف من النساء تمثل نسبة تصل إلى 20% من مجموع القوة العاملة الزراعية التي بلغت 724 ألف نسمة (المكتب المركزي للإحصاء، 2011).



الشكل 1. قوة العمل في سورية (1000 نسمة)

أما من حيث أنماط العمل فقد بلغت نسبة النساء ممن يمتلكون مشاريعهم الخاصة نحو 30%، حيث بلغ عددهن نحو 65 ألف امرأة مقابل 206 ألف رجل من أصحاب المشاريع، أما النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص فبلغت نسبتهن نحو 5% فقط أي ما مجموعه 78 ألف مقابل 1377 للرجال من العاملين الذين يعملون لحسابهم في سورية والبالغ عددهم 1455 ألف نسمة، أما العاملات بأجر فبلغت نسبتهن 18% فقط من المجموع البالغ 3193 ألف نسمة يتوزعون بين 2700 ألف نسمة من الرجال و493 ألف من النساء فقط. أما العاملات بدون أجر فارتفعت نسبتهن هنا كثيراً وبلغت 38% من العاملون دون أجر في سورية البالغ عددهم 192 ألف نسمة منهم 78 ألف من النساء مقابل 119 ألف من الرجال، الشكل (2).



الشكل 2. أنماط العمل (1000 نسمة)

هذا وقد بلغ عدد المتعطلين عن العمل في سورية نحو 476 ألف نسمة يمثلون نحو 8.5% من حجم قوة العمل الكلية، وتوزع هذا العدد بين 292 ألف من الرجال يمثلون نسبة وقدرها 61% من مجموع العاطلين عن العمل، ومن جديد ترتفع نسبة النساء هنا لتصل إلى 59% تمثل 184 ألف امرأة متعطلة عن العمل على مستوى سورية. أما في محافظة درعا: فقد بلغ عدد المتعطلين عن العمل 20 ألف نسمة يمثلون نحو 4.2% من المتعطلين عن العمل في سورية، وتوزع هذا العدد بين 13 ألف من الرجال يمثلون نسبة وقدرها 65% من

مجموع العاطلين عن العمل في درعا، ومن جديد ترتفع نسبة النساء هنا لتصل إلى 35% تمثل 7 آلاف امرأة متعطلة عن العمل على مستوى محافظة درعا، الشكل (3).



الشكل 3. المتعطلون عن العمل في سورية ودرعا (1000 نسمة)

النتائج:

أولاً: توصيف عينة الدراسة:

تشير النتائج الواردة في الجدول التالي حوالي 54% من العينة المدروسة هي من نمط الأسر البسيطة، مقابل 46% من الأسر الممتدة، كما توزعت المبحوثات في تلك الأسر على الفئات العمرية التالية: (30-39 سنة: 17.8%، 40-49 سنة: 66.3%، و50 سنة فأكثر: 15.9%). أما عن حجم الأسرة فقد توزعت على النحو التالي (5 أفراد أو أقل: 41%، 6 أفراد فأكثر: 59%). أما عن هجرة الأزواج والأبناء الذكور فقد تبين نحو 64% من الأسر المعيشية قد هاجروا إلى داخل أو خارج سورية خلال الفترة الماضية، وهناك عزوف عن العمل الزراعي في الريف السوري من قبل الشباب، ومن ثم فقد وقع أغلب عبء العمل الزراعي على النساء الريفيات، وهذا ما شكل فارقاً عن عام 2011 حيث تشير إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء إلى أن مجموع القوة العاملة كانت 5.5 مليون نسمة منهم ريف 2.46 مليون نسمة في الريف ومنهم نساء 385 ألف أي ما يمثل نحو 16% فقط، فيما بلغ عدد المتعطلين عن العمل نحو 476 ألف نسمة في سورية منهم 184 ألف من النساء، بينما بلغ عدد المتعطلين عن العمل في محافظة درعا 198 ألف منهم 7 آلاف من النساء أي ما يمثل نحو 54%.



الجدول 1. توصيف عينة الدراسة.

المتغير الرئيسي	الفئات	التكرار	النسبة
نوع الأسرة	بسيطة	53	54%
	ممتدة	45	46%
	المجموع	98	100%
عمر المبحوثات	30-39 سنة	24	17.8%
	40-49 سنة	90	66.3%
	50 سنة فأكثر	22	15.9%
	المجموع	136	100%
حجم الأسر	5 أفراد فأقل	40	41%
	6 أفراد فأكثر	58	59%
	المجموع	98	100%
هجرة الذكور	أسر هاجر منها الذكور	63	64%
	لم يهاجر منها الذكور	35	36%
	المجموع	98	100%

ثانياً: مستويات تمكين المرأة الريفية العاملة في الزراعة:

تشير النتائج الواردة في الجدول (2) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لمستوى التمكين الذي تقع فيه كل من المبحوثات، إلى أن نحو ثلاثة أرباع العينة المدروسة (76%) من النساء الريفيات يقعن ضمن فئة التمكين المنخفض. ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقاً لم يوضحه الجدول (3) الخاص بتوزيع المبحوثات وفقاً لمؤشرات التمكين المنفردة والمشروحة سابقاً. حيث يشير الجدول إلى وقوع 66% من المبحوثات في العينة ضمن فئة المستوى المتوسط من مؤشر الإنتاج من حيث القدرة على أداء بعض مراحل العملية الإنتاجية في الزراعة، والقدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالزراعة ضمن الأسرة. وهو ما يشير إلى أنه حتى لو كانت المرأة تقوم بغالبية العمل الزراعي، إلا أنها لا تملك القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاط الزراعي وفقاً للعادات والتقاليد السائدة.

كذلك يوجد أكثر من 76% من العينة ضمن المستوى المنخفض من امتلاك الموارد، فهناك العديد من المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى الموارد المالية والتحكم فيها مما يمنعها من الاستقلال المالي. كما يتضح وجود 69% من المبحوثات ضمن المستوى المنخفض من مؤشر الدخل، أي عدم القدرة على التصرف بحرية في الدخل الناتج عن تسويق المحصول المزروع، وهو ما يعتبر نتيجة لعدم القدرة على تنفيذ واتخاذ القرارات حتى لو كانت المرأة تشارك فيها.

كما أن 67% من المبحوثات يقعن في المستوى المنخفض من مؤشر القيادة حيث هناك انخفاض شديد في القدرة على الانضمام إلى المنظمات المحلية الحكومية وغير الحكومية، أو القدرة على التواصل مع مصادر المعلومات الزراعية، ومن ثم عدم القدرة على الوصول إلى كل ما هو جديد في عالم الزراعة وتحديث أساليب إنتاجهن، خاصةً مع ترافق ذلك بالقدرة المحدودة جداً على الوصول إلى الموارد المالية كما أشرنا سابقاً. ولكن تعاني 79% من المبحوثات من ضغط في الوقت ويقعن ضمن المستوى المرتفع من هذا المؤشر، فالنساء الريفيات يقمن بالعديد من الأنشطة بشكل متزامن والمتمثلة في الأنشطة الزراعية والإنتاجية، والأنشطة والأعمال التي تتم داخل المنزل وخارجه، إضافة إلى دورها الإنجاب وفي رعاية الأولاد، وكمحصلة لهذه النتيجة تبين أن نحو 76% من النساء الريفيات الاتي يعملن في القطاع الزراعي يقعن ضمن فئة التمكين المنخفضة.

الجدول 2. توزيع المبحوثات وفقاً لمستوى التمكين.

النسبة	العدد	الدرجة	فئات التمكين
76%	103	215-205	منخفض
16%	22	226-216	متوسط
6%	8	227 فأكثر	عالي
100%	136	المجموع	

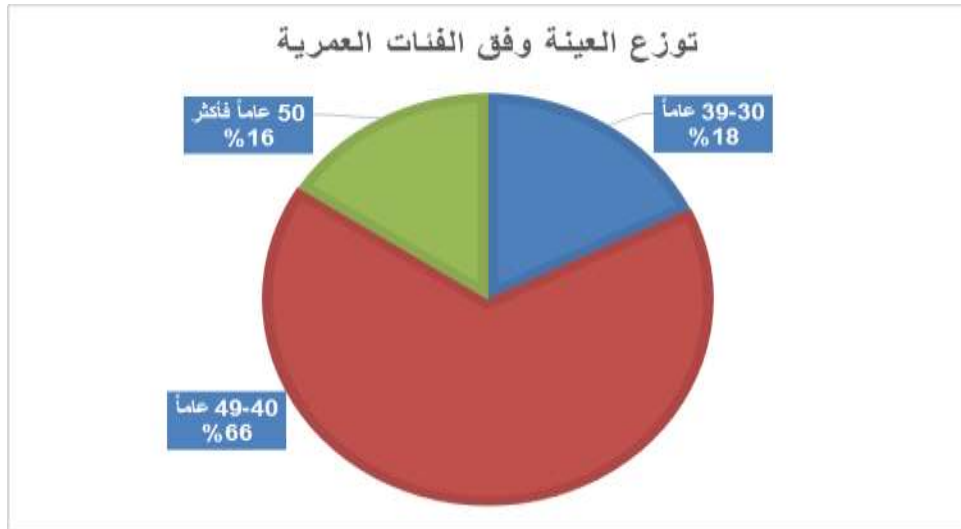
الجدول 3. توزيع المبحوثات وفقاً لمؤشرات التمكين المنفردة.

النسبة	العدد	الدرجة	الفئات	مؤشر التمكين
20%	27	22-0	مستوى منخفض	الإنتاج
66%	90	45-23	مستوى متوسط	
14%	19	46 فأكثر	مستوى عالي	
100%	136	الإجمالي		
76%	103	110-60	مستوى منخفض	الموارد
5%	7	160-111	مستوى متوسط	
19%	26	161 فأكثر	مستوى عالي	
100%	136	الإجمالي		
69%	94	9-1	مستوى منخفض	الدخل
13%	18	18-10	مستوى متوسط	
18%	24	19 فأكثر	مستوى عالي	
100%	136	الإجمالي		
67%	91	7-0	مستوى منخفض	القيادة
17%	23	15-8	مستوى متوسط	
16%	22	16 فأكثر	مستوى عالي	
100%	136	الإجمالي		
5%	7	2-1	مستوى منخفض	الوقت
16%	22	4-3	مستوى متوسط	
79%	107	5 فأكثر	مستوى عالي	
100%	136	الإجمالي		

ثالثاً: المتغيرات المستقلة:

## 3-1- عمر المبحوثات:

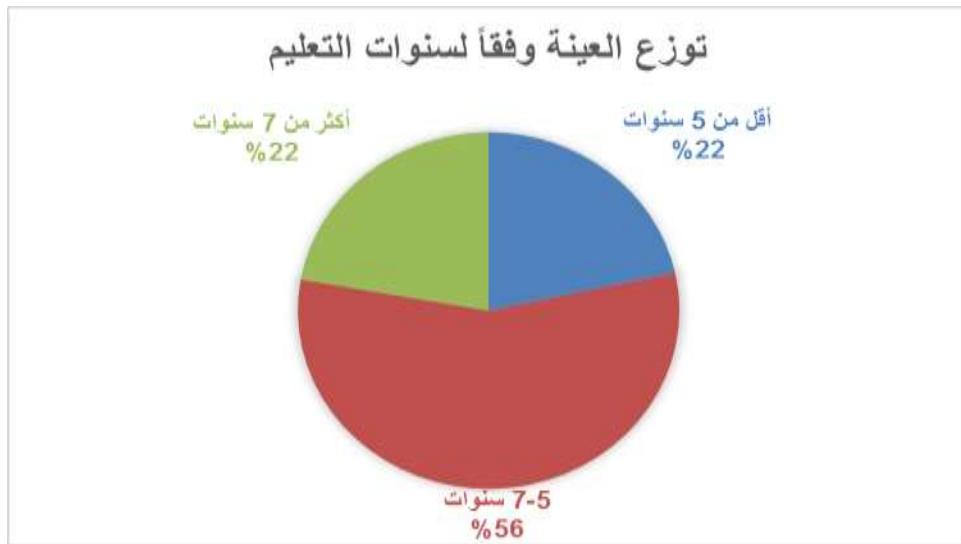
توزعت العينة بين ثلاث فئات حسب عمر المبحوثات حيث لم يكن هناك في العينة نساء تحت سن 30 عاماً من النساء العاملات في الزراعة في منطقة الدراسة، بينما بلغت نسبة المبحوثات في الفئة العمرية الأولى (30-39 عاماً) 17.8%، بينما تواجد 66.3% منهن في الفئة العمرية الثانية (40-49 عاماً)، وأخيراً بلغت النسبة في الفئة العمرية الثالثة (50 سنة فأكثر) نحو 15.9%، الشكل (4).



الشكل 4. توزيع العينة وفق الفئات العمرية.

## 3-2- عدد سنوات التعليم:

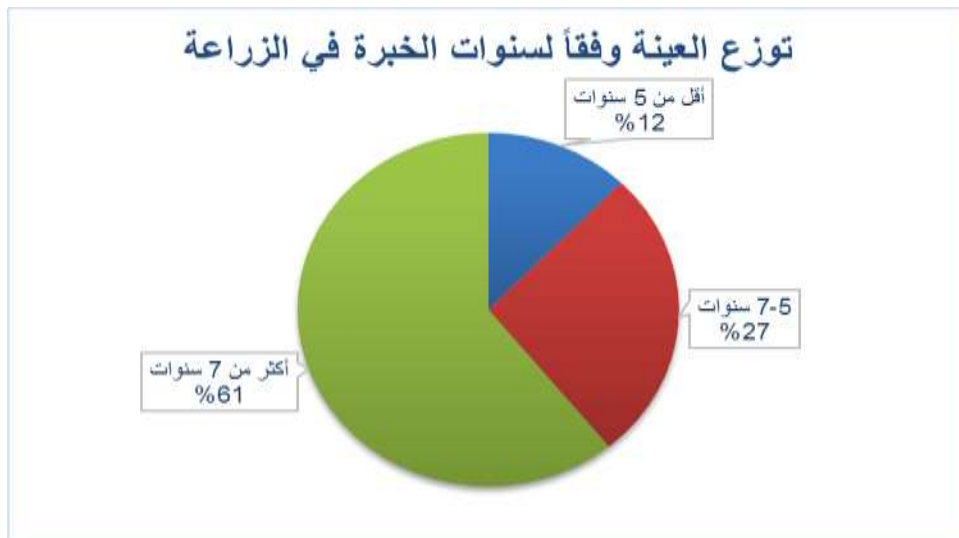
توزعت العينة بين ثلاث فئات حسب سنوات التعليم وبلغت نسبة المبحوثات في الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات) 22%، بينما تواجد 56% منهن في الفئة الثانية (5-7 سنوات)، وأخيراً بلغت النسبة في الفئة الثالثة (8 سنوات فأكثر) نحو 22%، الشكل (5).



الشكل 5. توزيع العينة وفقاً لسنوات التعليم.

## 3-3- عدد سنوات الخبرة في الزراعة:

كذلك الأمر بالنسبة لعدد سنوات خبرة المبحوثات في الزراعة فقد توزعت العينة بين ثلاث فئات حسب هذا المعيار وبلغت نسبة المبحوثات في الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات) 12%، بينما تواجد 27% منهن في الفئة الثانية (5-7 سنوات)، وأخيراً بلغت النسبة في الفئة الثالثة (8 سنوات فأكثر) نحو 61%، الشكل (6).



الشكل 6. توزع العينة وفقاً لسنوات الخبرة في الزراعة.

## 3-4- مصادر المعلومات الزراعي:

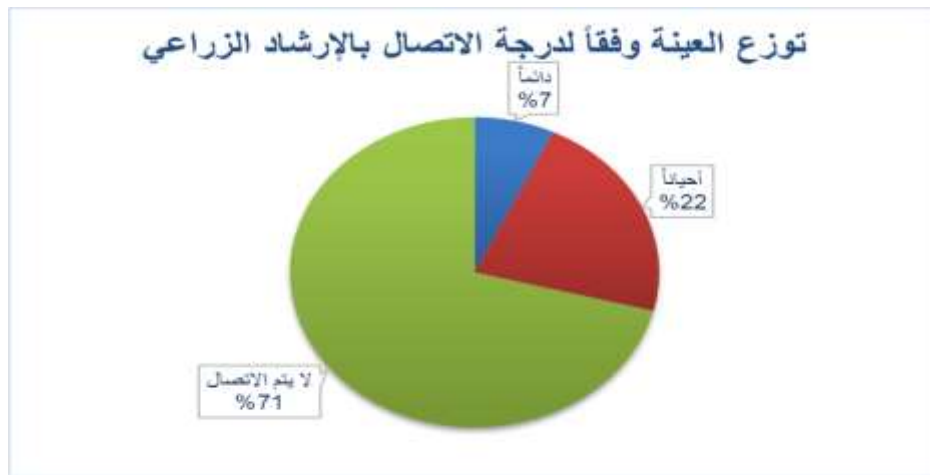
توزعت المصادر التي تحصل منها المبحوثات على المعلومات في مجال الزراعة إلى 8% فقط من الإرشاد الزراعي المتواجد في المنطقة، مقابل 53% من العائلة والأقارب التي تعيش المبحوثة ضمنها، بينما أفاد 39% من المبحوثات أنهن يحصلن على معلوماتهن حول الزراعة من الأصدقاء والجيران، الشكل (7).



الشكل 7. توزع العينات وفقاً لمصدر المعلومة الزراعية.

## 3-5- درجة الاتصال بالإرشاد الزراعي:

أفاد 7% فقط من المبحوثات اللاتي تم جمع البيانات منهن بأنهن يقمن بالاتصال بشكل دائم أو شبه دائم مع الوحدات الإرشادية التي تقع ضمن نطاق مكان الإقامة الجغرافي للاستفادة منها في الحصول على المعلومات الزراعية حول الأراضي والمحاصيل والمعاملات والخدمات التي يجب أن يطبقها في أراضيهم أو الأراضي التي يعملن فيها مع العائلة، في مقابل 22% كان اتصالاتهن مع الإرشاد الزراعي ضعيفاً أي أنهن يقمن بالتواصل معهم في بعض الأحيان فقط، بينما بلغت نسبة النساء اللاتي لا يتواصلن مع الإرشاد على الإطلاق نحو 71%، الشكل (8).



الشكل 8. توزع العينة وفقاً لدرجة الاتصال بالإرشاد الزراعي.

### 3-6- حيازة الأراضي:

تبين من تحليل بيانات الاستثمارات التي تم جمعها أن 5% فقط من النساء المبحوثات يملكن أراضي قابلة للزراعة تبلغ مساحاتها أكثر من 1 هكتار، بينما كان هناك نحو 31% من العينة المدروسة يملكن أراضي قابلة للزراعة بمساحات قليلة أقل من 1 هكتار، في حين بلغت نسبة النساء اللاتي لا يملكن أي أراضي زراعية نحو 64% من العينة، الشكل (9).



الشكل 9. توزع العينة وفقاً لحيازة الأراضي الزراعية.

### رابعاً: العلاقة بين مستوى التمكين والمتغيرات المستقلة:

ينص الفرض الإحصائي على أنه "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مستوى التمكين وكل من المتغيرات المستقلة" ولاختبار صحة هذا الفرض فقد تم استخدام معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (محمد، 2007)، وتوضح النتائج التي تم الحصول عليها في الجدول (5) وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية بين كل المتغيرات المستقلة المدروسة وبين القيمة الكلية لمستوى تمكين المرأة الريفية العاملة في الزراعة، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط للمتغيرات الستة: 0.66، 0.31، 0.54، 0.29، 0.46، و0.72 وذلك لكل من عمر المبحوثات، وعدد سنوات التعليم وعدد سنوات الخبرة في الزراعة، ومصدر المعلومات الزراعية ودرجة الاتصال بالإرشاد الزراعي، وأخيراً مع حجم الحيازة الزراعية على الترتيب.

وقد كانت جميع معاملات الارتباط تلك معنوية عند مستوى 0.05، وهذا يعني رفض الفرض الصغري بعدم وجود علاقة ارتباط، وقبول الفرض البديل بوجود علاقة ارتباط قوية (بالمجمل) وطردية بين كل من المتغيرات المستقلة ومستوى تمكين المرأة الريفية العاملة في الزراعة في محافظة درعا.

الجدول 5. معاملات الارتباط الرتبى بين المتغيرات المستقلة ومستوى تمكين المرأة الريفية في العينة المدروسة.

المتغير	قيمة معامل الارتباط
عمر المبحوثات	*0.661
عدد سنوات التعليم	*0.315
عدد سنوات الخبرة في الزراعة	**0.544
مصدر المعلومات الزراعية	*0.288
درجة الاتصال بالإرشاد الزراعي	*0.459
حجم الحيازة الزراعية	**0.721

\*: معنوي عند 5%، \*\*: معنوي عند 1%.

ومن ترتيب الفئات وقيم وإشارات معاملات الارتباط الناتجة، يتبين من الدراسة أن مستوى تمكين المرأة الريفية يزداد كلما زاد عمر المبحوثات، وكلما زاد عدد سنوات تعليمها وعدد سنوات خبراتها في الزراعة، كما يزداد مستوى التمكين إذا كان مصدر المعلومة هو الإرشاد الزراعي أكثر منه فيما إذا كان مصدر المعلومة من العائلة وأكثر منه فيما لو كان مصدر المعلومة من الأصدقاء والجيران، كما أن زيادة التواصل مع الوحدات الإرشادية تزيد من درجة التمكين كذلك، وكان هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين حجم الحيازة الزراعية ومستوى التمكين حيث يزداد التمكين بشكل كبير مع زيادة حجم الحيازات الزراعية.

#### خامساً: جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات لتمكين المرأة الريفية في عينة الدراسة:

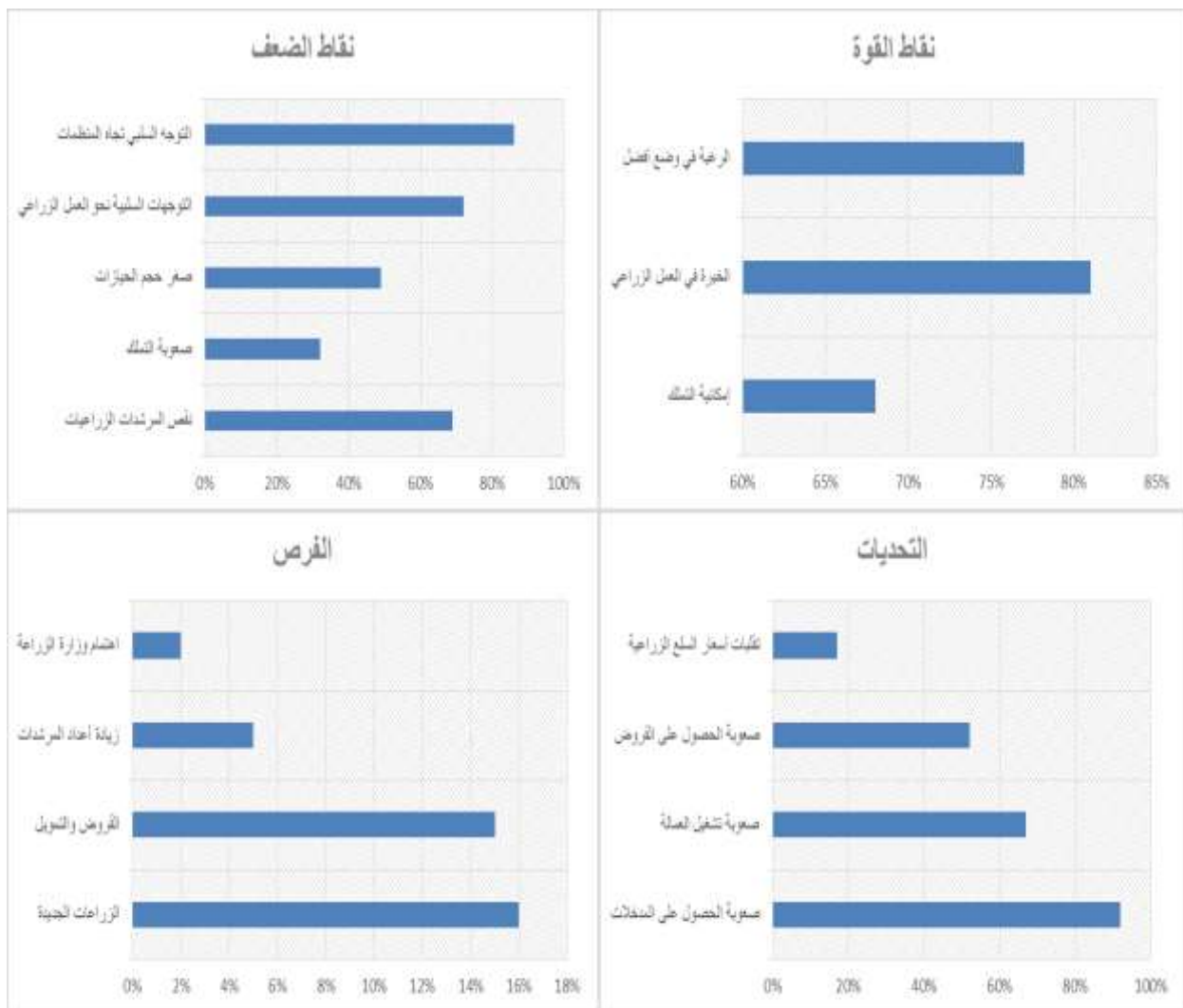
بما أن تمكين المرأة الريفية يهدف إلى ردم الفجوة بين الجنسين فيما يخص المدخلات الزراعية والوصول إلى الموارد الإنتاجية الزراعية وزيادة مشاركة المرأة في التنمية الزراعية وحل المشكلات الإنتاجية وزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة، لهذا كان من الضروري التعرف على أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

ومن هنا فإن أهم جوانب القوة المتاحة هي وجود حيازات فعلية للنساء الريفيات حتى وإن كانت بنسب قليلة (68%)، إضافة إلى قدرة النساء على القيام بأغلب العمليات الزراعية الإنتاجية سواء كانت في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني (81%)، إضافة إلى رغبة النساء المبحوثات اللاتي أبدنهن في تغيير أوضاعهن إلى الأفضل من جهة الوصول إلى الموارد الإنتاجية ومباشرة أعمالهن الزراعية الخاصة (77%)، تشير هذه الجوانب إلى إمكانية الاستفادة من هذه الجوانب في إعداد خطط وبرامج تهدف إلى تحسين أوضاعهن نظراً لتوفر الرغبة وتقبل المجتمع لذلك.

أما عن جوانب الضعف فتتمثل في نقص أعداد المرشدات الزراعيات في الوحدات الإرشادية (69%) بسبب العادات والتقاليد التي تمنع كذلك في بعض الأحيان إمكانية تملك النساء لبعض الأصول الإنتاجية ووصول المرأة إلى خدمات الإرشاد الزراعي وكل ما هو جديد من المعلومات الزراعية (32%)، إضافة إلى حجم الحيازات الصغير للنساء الريفيات الذي يصعب من الاستفادة من اقتصاديات الحجم في حال توفر إمكانية تشغيل مشروعهن الخاص (49%)، والاعتقاد السائد بينهن أن العائد المادي من الزراعة قليل والمجهود المطلوب لإنجاز الأعمال الزراعية كبير جداً (72%)، وأخيراً سيادة الاعتقاد بأن الاجتماعات في مقرات الجمعيات الفلاحية هي للرجال فقط دون النساء (86%).

أما عن الفرص التي يمكن البناء عليها فتتمثل في إمكانية دمج المرأة لتمكينها في المشاريع الجديدة والزراعات الجديدة (16% من المبحوثات)، إمكانية تمكين المرأة من خلال تخصيص نسبة من القروض لها (15%)، إمكانية زيادة أعداد المرشدات الزراعيات في الوحدات الإرشادية ولو بنسب بسيطة في الوقت الحالي (5%)، والاهتمام الكبير بالمرأة الريفية ووجود مديرية المرأة الريفية في الوزارة (2%).

وعن التحديات فقد تبين أن أهمها هو عدم القدرة على الحصول على البذور ومستلزمات الإنتاج بسبب نقص المعلومات لدى النساء وانشغالهن بأعمال الإنجاب والأعمال المنزلية (92%)، وعدم قدرتهن على استئجار الآلات الزراعية وعدم رغبة الكثير من العمال الزراعيين الذكور بالعمل لديهن بأجر (67%)، تخوف النساء من قدرتهن على سداد التزامتهن تجاه المصارف في حال حصولهن على القروض (52%)، وتخوفهن من التقلبات الكبيرة التي تصيب أسعار المنتجات الزراعية التي يقمن بإنتاجها (17%). ويوضح الشكل (10) أهم النقاط في هذا المجال:



الشكل 10. نتائج تحليل SOWT لتمكين المرأة الريفية في عينة الدراسة

**سادساً: التوصيات:**

هناك مجموعة من المعوقات التي تواجهها المرأة الريفية والعاملة في الزراعة بشكل خاص عند انخراطها بسوق العمل وتلك المعوقات قد تتعلق بالمرأة نفسها أو بالمجتمع أو بيئة العمل ويجب العمل على حلها، وتتمثل فيما يلي:

**\* ما يتعلق بالمرأة نفسها (معوقات ذاتية):**

- الضغوط النفسية التي تواجهها المرأة للالتحاق في الأعمال غير التقليدية.
- عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال.
- طول ساعات العمل خاصة في القطاع الزراعي يحرم المرأة من الاهتمام بأسرتها أو وجود وقت للترفيه.
- خضوع المرأة في معظم الأحيان لسلطة الذكور والقرارات التي تخص تعليمها وعملها.

**\* ما يتعلق بالمجتمع:**

- ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية.
- تحد العادات والتقاليد من التحاق المرأة بالكثير من المهن.
- عدم اقتناع المجتمع بانخراط المرأة في الأعمال التي يزاولها الرجال.
- ترفض كثير من الأسر السماح بالعمل في الأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين.

**\* ما يتعلق ببيئة العمل (المعوقات التنظيمية والإدارية):**

- تعقيد الإجراءات الإدارية والأنظمة عند البحث عن عمل.
- الافتقار للإرشاد الزراعي المناسب.
- عدم توفر المعلومات بسهولة وبدرجة كافية بالنسبة لاحتياجات سوق العمل.

**\* ما يتعلق بالمعوقات الاقتصادية:**

- انخفاض مستوى الأجور والعوائد المتوقعة من العمل الزراعي.
- منافسة العمالة الوافدة على سوق العمل.
- عدم تناسب الدخل مع الجهد المبذول وحجم المخاطرة.
- عدم توافر الحوافز والبرامج التمكينية الفعالة.

**المراجع:**

- إسبر، ميساء (2014). تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية (دراسة حالة المنطقة الساحلية من سورية)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية. 213 صفحة.
- البنك الدولي (2013). تقرير إنهاء الفقر المدقع 2030. التقرير السنوي لتعزيز الرخاء المشترك.
- التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية على تحقيقها (2010). جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.



تقرير حالة الأغذية والزراعة (2011). المرأة في قطاع الزراعة، سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

تقرير حالة الأغذية والزراعة (2011)، المرأة في قطاع الزراعة، سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

رئاسة مجلس الوزراء (2010)، المكتب المركزي للإحصاء، مسح قوة العمل.

رئاسة مجلس الوزراء (2011)، المكتب المركزي للإحصاء، مسح قوة العمل.

سن، أمارتيا (2004). "التنمية والعدالة الاجتماعية"، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة للنشر، العدد 303، الكويت، أيار.

سمير، موسى (2011). تحديد حجم العينة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة وهران، الجزائر.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) (2011). النساء والتنمية الريفية، متاح على الرابط:

<https://maintenance.ifad.org/documents/10180/4d0730f0-34a5-4e4a-b1a4-20023962fda>

مؤشرات الإحصاءات | قاعدة بيانات الجنسين والحقوق في الأراضي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2010). متاح على الرابط:

<http://www.fao.org/gender-landrights-database/data-map/ar/>

منظمة العمل الدولية (2012)، "أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة العدالة"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، 2012.

منظمة العمل الدولية (2012)، ألف باء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين، الطبعة الثانية، مكتب العمل الدولي.

المعاينة، رويدة وابتسام الكتبي ورشا منصور وفاديا كيوان ومريم بنت حسن آل خليفة ومصطفى كامل السيد (2010). النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة. الصفحات (250-261).

محمد، أماني موسى (2007). التحليل الإحصائي للبيانات، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة القاهرة.

<http://www.pitt.edu/~super1/ResearchMethods/Arabic/statistical-ar.pdf>

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (2003). استراتيجية وزارة الزراعة لتنمية المرأة الريفية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للمرأة السورية، دمشق.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (2003). المركز الوطني للسياسات الزراعية، دور المرأة في الزراعة وقضايا تمايز الجنسين في سورية، مذكرة سياسات.

هيئة تخطيط الدولة (2010)، الفصل الثالث والعشرون قطاع المرأة، الخطة الخمسية العاشرة.

Alsop, R.; M. Bertelsen; and J. Holland (2006). Empowerment in Practice from Analysis to Implementation. Washington, DC: World Bank, 2006.

Alkire, S.; R. Meinzen; A. Peterman; G. Seymour (2013). Empowerment in Agriculture index. working paper, No.58, oxford department of international development, university of oxford.

ESCWA, (2016). "Syria at five years on war:" ESCWA and University of Saint-Andrews, UN publication issued by ESCWA.

- FAO (2010). Gender and Land Rights - Understanding complexities, adjusting policies, FAO Economic and Social Perspectives, Policy Brief No. 8, 2010, available on:  
<http://www.fao.org/economic/es-policybriefs/multimedia0/female-land-ownership/en/>.
- John, W.M. (1999). the new economics of growth strategies for developing world”, Cornell University Press, London.
- Lister, R. (2007). Social Justice: Meanings and Politics. Benefits. 15 (2): 113-25.
- Perspective on the post 2015 (2013). united Nation Development agenda.
- Rowlands, J. (1998 ). empowerment in the discourse and practice of development, first published, Macmillan press, Britain Meinzen-Dick, R., J. A. Behrman, L. Pandolfelli, A. Peterman, and A. Quisumbing. 2012. “Gender and Social Capital for Agricultural Development.” In Gender in Agriculture and Food Security: Closing the Knowledge Gap, FAO.
- Upadhyay, Reecha (2005). Women's Empowerment in India. Available on:  
[www.asiafoundation.org/publications/pdf/866](http://www.asiafoundation.org/publications/pdf/866)
- World Bank (2017). Syria: The Toll of the War.

## Analytical Study of the Most Important Factors Affecting Empowerment of Rural Women in Daraa, Syria

Fayez Jadallah Al-Mikdad<sup>(1)</sup> Wael Zaki Habeeb<sup>(2)</sup> and Hani Soleman Al-Hassoun<sup>(1)</sup>

(1). Socio Economic Administration, General Commission for Scientific Agricultural Research GCSAR, Damascus, Syria.

(2). Latakia Agricultural Research Center, GCSAR, Damascus, Syria.

(\*Corresponding author: Dr. Fayez Jadallah Al-Mikdad. E-Mail: [deepmokdad@yahoo.com](mailto:deepmokdad@yahoo.com)).

Received: 20/05/2019

Accepted: 23/06/2019

### Abstract

Rural women in Syria, especially those working in agriculture, have low level of access to agricultural productive resources, markets, services and finance, despite their significant contribution to agricultural work. This research aimed to identify the patterns of empowerment of rural women in Daraa Governorate in Syria and the most important factors affecting their empowerment. To achieve this objective, the research depended on data from secondary sources as well as primary data collected through a questionnaire designed to serve research objectives. The research was carried out during 2017 in Daraa Governorate (Izra'a and Al Sanamin regions). The results indicated that 76% of rural women were in the low category of the empowerment scale, with 66% of them were having poor decision-making capacity for agricultural work, 76% were having poor ownership of productive resources and 67% were suffering poor access to extension services and low level of ability to join any organization. The results indicated that 16% of the observed women were at the med level of empowerment whereas only 6% of them were at the high level of empowerment. SOWT analysis noted that women had a high level of experience in agricultural work, but were not qualified enough to manage their own enterprise. Moreover, despite considerable government interest to empower rural women, they still have little access to productive inputs.

**Keywords:** Empowerment, Rural Women, Social Statistics, SWOT Analysis, Daraa, Syria.